شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مصادر التغطيات الإعلامية

والحق في الوصول

إلى المعلومات

أعدّ الدراسة في مؤسسة مهارات:
الدكتور علي الرمال
الاستاذ طوني مخايل
مراجعة الدكتور جورج صدقة

إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مقدمة

خصّصت الشرعات الإعلامية العالمية، المهنية والأخلاقية، مكانةً هامةً للمصادر التي يستقي منها الصحافي معلوماته بكونها ركيزة أساسية في ممارسة المهنة. وقد شدّدت هذه الشرعات على واجبات الصحافي حيال مصادره: كاحترام الحقيقة، وعدم نشر الأخبار إلا إذا كانت من مصدر معروف، ورفض أي إغراءات لنشر الخبر أو حجبه، وحق الجمهور في أخبار صحيحة، وعدم المزج بين الصحافة والإعلان أو الدعاية... لكنها تناولت أيضًا حقوق الصحافي في هذا الميدان لاسيما منها الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات.

ويشكل التعاطي السليم مع المصادر تحدّيًا أساسيًّا ودائمًا لوسائل الإعلام، بالنظر إلى المخاطر التي تحيط بالصحافي من خلال التدفق الكبير للمعلومات، لاسيما في العصر الرقمي، بحيث باتت الاشاعات والمعلومات المغلوطة تتدفق بشكل كبير على الشبكة العنكبوتية، فضلا عن تزايد دور الملحقين الإعلاميين الذين يسعون إلى استغلال وسائل الإعلام لتمرير الأخبار التي تصب في مصلحتهم.

هذه المخاطر تهدد رسالة الإعلام الأولى أي تقديم معلومات دقيقة وصحيحة للرأي العام، كما تهدد الأهداف الأخرى للعمل الإعلامي كالسعي إلى كشف الحقيقة، عدم تضليل الرأي العام بشأن الوقائع والإتهامات المرتبطة بإدارة المال العام وبتسيير الشأن العام، الحفاظ على صحة المواطن وسلامته وحماية مصالحه وضمان حقوقه الدستورية والقانونية، وغيرها من الإهتمامات التي يصعب تحقيقها من من دون التأكد من المعلومة.

إنطلاقًا من هذه المسلمات تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تعاطي وسائل الإعلام مع مصادر التغطيات الصحافية على ضوء "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الاهلي في لبنان" الذي أطلقه رسميًّا مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 25 حزيران 2013 والذي وقعت عليه غالبية وسائل الإعلام اللبنانية. وقد نصّ هذا الميثاق صراحة في عدد من مواده الآتية على كيفية التعاطي مع المصادر:

المادة 6: تأكيد الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة، وتحليلها ونشرها والتعليق عليها والتزام حماية هذه المصادر وعدم إفشاء مصادر الأخبار السرية لأن ذلك قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بها، أو يجعلها تحجم عن الكلام تدريجيا أو كليا، مما يضر بمستوى تدفق المعلومات والحصول عليها لاحقا.

المادة 7: الإمتناع عن اعتماد وسائل غير شرعية في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها، والمحافظة على سرية المصادر الا في ما يمس الأمن الوطني. ويعتبر الافتراء أو الاتهام من دون دليل من الأخطاء الفادحة التي تتعارض مع أخلاقيات المهنة، والتزام تصويب ما يثبت عدم صحته.

المادة 8: التزام عدم نشر المعلومات التي تم الحصول عليها باعتبارها غير قابلة للنشر Off-the-Record لكن يمكن توظيف تلك المعلومات بشكل غير مباشر من خلال الاستقصاء والتحقق من جديتها وصدقيتها أو عن طريق نشرها من دون الاشارة إلى المصدر.

المادة 9: ممارسة أقصى درجات الموضوعية في " نسب" المواد التي تنشر إلى مصادرها وذكر مصدر كل مادة. ويراعى عدم "النسب" إلى مصادر مجهولة، الا اذا استحال الحصول على المعلومات بغير هذه الوسيلة.

المادة 10: التزام الدقة والموضوعية في صياغة وتحرير واخراج ونشر المعلومات والوثائق والصور والمشاهد، في كل المواضيع الإعلامية الخاصة بالإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والالكتروني، من دون تحريف الحقائق.

القسم الاول: الإطار العام للدراسة

اتسعت ظاهرة البحث في مجال مصادر المعلومات المستخدمة في الإعلام عقب قرار سحب "جائزة بوليتزر" من الصحافية جانيت كوك العاملة في صحيفة واشنطن بوست الأميركية عام 1981 بعدما تبيّن أنها اختلقت القصة الخبرية الفائزة والتي تروي قصة طفل مدمن للهيروين عمره ثماني سنوات. وقد اتضح أن المصادر المجهّلة التي استندت اليها كانت مختلقة.

بعد هذا الحدث تزايدت البحوث بشكل كبير في هذا المجال مع ظهور حالات أخرى أسيء فيها استخدام مصادر غير مؤكدة مثل قضية لاعب الكرة أوجيه سمبسون الذي اتهم بقتل زوجته السابقة وصديقها والتي توسعت الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في تناول تفاصيل منها معتمدة على مصادر غير محددة[1]. مع العلم أن هذه القضية شغلت الإعلام الأميركي في عناوينه الرئيسية لأكثر من عام.

وما يزيد من صعوبات التحقق من المصادر أن التغطيات الإعلامية لم تعد تأتي كما كان سابقًا من مصادر محددة، كالوكالات أو العلاقات الإنسانية المباشرة، بل أصبح لها ميادين كثيرة لاسيما مع الثورة الرقمية التي أطلقت على مجتمع اليوم تسمية "مجتمع المعلومات".

وتعتبر مصادر التغطيات الإعلامية ركيزة العمل الإعلامي، غير أن التعاطي مع المصادر الصحافية يتطلب خبرة ودقة بالنظر إلى أن ما تورده المصادر قد لا يكون بالضرورة صحيحًا، لا بل قد تعمد المصادر إلى استخدام الصحافي من خلال تزويده بمعلومات ترغب في نشرها ليس خدمةً للحقيقة أو للمصلحة العامة بل لمصلحتها الشخصية، أو تزويده بمعلومات منقوصة ومجتزأة.

وكثيراً ما يورد الصحافي مصادر مجهولة، غير معرّف عنها، إما لحرصه على عدم الكشف عن هوية المصدر حماية له، أو لأن المعلومات التي يتم مشاركتها غير مؤكدة فيما تريد هذه المصادر تسويقها خدمةً لأجندات ومصالح مختلفة. لكن ما ينشر هو في النهاية من مسؤولية الصحافي الذي يفترض به التأكد من صحة ما ينقله لأن القارئ غير قادر على التحقق من المعلومة كما انه يبني رأيه انطلاقًا مما تزوده به وسائل الإعلام.

وقد بات حسن التعاطي مع المصادر من أسس العمل الإعلامي، فضلًا عن اتساع المطالبة بحق الإعلاميين بالوصول إلى مصادر المعلومات لما في ذلك من خدمة للشأن العام وتحقيقًا لمبدأ الشفافية.

[1] Sharkey, Jacqueline (1994). Offside on O.j. American Journalism Review. December 1994. p.21.

١- هدف الدراسة

غالبًا ما تشهد الساحة اللبنانية نقاشات حول قضايا خلافية (بيئية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية...الخ)، حيث تعمد وسائل الإعلام المختلفة على تسريب معلومات متناقضة منسوبة إلى مصادر معلومة وأخرى مجهولة بغية "تعزيز الحقائق" التي تنشرها والتي غالبًا ما تتناقض مع "حقائق" أخرى منسوبة إلى مصادر مغايرة.

انطلاقًا ممّا تقدّم تأتي هذه الدراسة للبحث في أهمية المصادر في ممارسة وسائل الإعلام اللبنانية وما يتبع ذلك من آثار على صحة الوقائع التي تؤثر في اتجاهات الرأي العام والمسار الديمقراطي. لذلك هي تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف تتعاطى وسائل الإعلام اللبنانية مع المصادر تبعًا لميثاق الشرف الموقع عليه لا سيما المواد المذكورة أعلاه؟
- مدى التزام وسائل الإعلام بنسب المواد التي تنشرها وذكر مصادر المعلومات؟
- تحديد نوع المصادر الإعلامية ودرجة دقتها؟
- مدى تحقق الصحافيين من المعلومات من مصدرها الأصلي ومقاطعتها مع أكثر من مصدر؟
- تحديد مهنية وسائل الإعلام انطلاقًا من تعاطيها مع المصادر والتحديات التي تعترضها للوصول إلى المعلومات؟
- مدى التزام وسائل الإعلام الإلكترونية بإحترام حقوق النشر من خلال ذكر مصدر الخبر او نسب الصورة وذكر مصدرها الأصلي؟

٢- إشكالية الدراسة

تثير ظاهرة عدم الوضوح في استخدام مصادر المعلومات في التغطيات الإعلامية عددًا من القضايا التي تتصل إتصالاً وثيقًا بالأداء المهني للصحافيين وأخلاقيات العمل الصحافي ومصداقية المؤسسة الإعلامية وثقة القرّاء والمشاهدين فيما ينشر.

فالقواعد المهنية والأخلاقية تؤكد على ضرورة قيام الصحافيين والمؤسسات الإعلامية بإسناد المعلومات المنشورة إلى مصادرها على أساس أن الصحافة هي مهنة جمع ونشر المعلومات وتزويد الجمهور بالوقائع والحقائق.

ونظرًا لتأثير هذه الظاهرة على مصداقية الإعلام وثقة القرّاء فيما ينشر من معلومات بالإضافة إلى تأثيرها على الأداء

المهني أو الإلتزامات الأخلاقية والقانونية، فان مشكلة البحث تدور حول تساؤل رئيسي: هل يتعامل الإعلام اللبناني بشكل صحيح مع المصادر؟ وما علاقة هذا الموضوع ببعض المتغيرات التابعة كمثل احترام وسائل الإعلام لمصدر المعلومة؟ ولماذا تلجأ وسائل الإعلام إلى نقل الأخبار مع تجهيل المصدر؟

٣- منهجية الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وعلى الأسئلة التي تدور حولها، تم اعتماد منهجية بحثية تقوم على ثلاثة محاور: استطلاع رأي أهل المهنة، تحليل حالة تغطية ميدانية، مقارنة مصادر الأخبار والصور في مؤسسات اعلامية.

أ. استطلاع رأي أهل المهنة

عمدت الدراسة إلى استطلاع رأي مسؤولي التحرير في عشرين وسيلة إعلامية مختلفة من خلال استبيان لمعرفة كيف يتعاطى هؤلاء مع المصادر. وتنوعت المؤسسات الإعلامية بين صحافة مكتوبة، تلفزيونية، إذاعية وإلكترونية، وتم اختيارها من بين المؤسسات التي وقعت على ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان.

تضمن الإستبيان مجموعة من الأسئلة التي من شأنها أن تسهم في تحليل وشرح أبرز المواضيع المتعلقة بالمصادر الصحافية والحق في الوصول إلى المعلومات ومنها:

- أهمية المصادر بالنسبة للعمل الصحافي
- ثقافة نسب الخبر والتعاطي مع المصادر
- الصعوبات والعوائق التي تعترض وصول الصحافي اللبناني إلى المعلومة والتعاطي معها بمهنية
- أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات لتعزيز المصادر والعمل الصحافي والشفافية والمصداقية
- أهمية إقرار قانون حول الحق في الوصول إلى المعلومات[2]

[2]- نص الاستبيان في اخر الدراسة (ص ٥٢).

ب. تحليل حالة تغطية ميدانية

إنّ اختيار أي تغطية ميدانية وكيفية التعاطي مع مصادر الأخبار يمكن أن يجيب على الأسئلة المطروحة. ولقد وقع الإختيار على قضية أثارت إهتمام الرأي العام والطبقة السياسية وكانت موضوع تحقيقات وسجالات بالنظر إلى تناولها قضية فساد بملايين الدولارات وتتناول الإنترنت غير الشرعي.

وارتكزت العينة على رصد التغطيات خلال الأسبوع الأكثر تداولاً في هذه القضية من خلال الصحف ونشرات أخبار التلفزيون والراديو. وارتكزت المنهجية المتعلقة بهذا المحور على دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالمصادر الصحافية وأهمها:

- تحديد مرتكزات الخبر: إتهام أو معلومة؟

- هل الخبر مستند إلى مصدر؟ نعم/كلا؟

- نوع المصدر: حكومي، خاص؟

- تسمية المصدر أو تجهيله؟

- تحليل تقاطع المعلومات، fact-checking، توازن المصادر، المهنية في التعامل مع المصادر؟

ج. مقارنة مصادر الأخبار والصور

لقد تم رصد الأخبار المحلية المنشورة تباعًا في المواقع الإخبارية الإلكترونية ليوم واحد وهو تاريخ 2016/11/15. وترتكز منهجية التحليل على:

- تحديد حجم الأخبار ونوعها ومصدر الخبر الأساسي.

- تحديد مصدر الصورة المرافقة للخبر ومراعاة حقوق النشر(حماية الملكية الفكرية).

ولقد تم استخدام وحدة الخبر كوحدة للتحليل.

٤- المدونة:

تتكون عينة المدونة من:

أ. الأجوبة على الإستبيان الموجه إلى عشرين مسؤولًا في غرف التحرير في وسائل الإعلام التالية:

- محطات التلفزة: ام تي في، المنار والجديد.
- الإذاعات: النور، صوت لبنان (الأشرفية)، صوت الشعب، صوت لبنان (ضبيه)، صوت المدى، إذاعة لبنان .
- الصحف: السفير، النهار، اللواء، المستقبل، الشرق، الأخبار، اوريون لو جور.
- المواقع الإخبارية الإلكترونية : الوكالة الوطنية للإعلام، النشرة، ليبانون فايلز والمدن.

ب. التقارير الإخبارية المرصودة في قضية الإنترنت غير الشرعي في الصحف ونشرات الأخبار التلفزيونية والإذاعية للفترة الممتدة بين 12 و20 نيسان 2016 وشملت وسائل الإعلام التالية:

- محطات التلفزة: تلفزيون لبنان، ال بي سي، ام تي في، المنار، او تي في، المستقبل والجديد.
- الإذاعات: النور ، لبنان الحر ، الشرق ، صوت لبنان (الأشرفية) ، صوت الشعب، صوت لبنان (ضبيه)، صوت المدى.
- الصحف: السفير، النهار، اللواء، المستقبل، الشرق، الديار، البلد، الأخبار، الجمهورية، لوريون لو جور، الديلي ستار.

ج- الأخبار المحلية للنشرة اللبنانية في موقعي "ليبانون فايلز" و"النشرة" ليوم واحد (2016/11/15) من السابعة صباحًا حتى الثالثة بعد الظهر.

القسم الثاني: المصادر من منظار الإعلاميين

اعتمدت الدراسة على الإستبيان من أجل تبيان أهمية المصادر بالنسبة للعمل الصحافي وثقافة نسب الخبر والتعاطي مع المصادر لدى الصحافيين ومعرفة الصعوبات والعوائق التي تعترض وصول الصحافي إلى مصادر المعلومات. لذلك تم التوجه بمجموعة أسئلة إلى 20 صحافيًّا من مسؤولي التحرير في 20 مؤسسة إعلامية مطبوعة وتلفزيونية وإذاعية وإلكترونية، ومن ثم تم تحليل أجوبتهم.

وقد جاءت النتائج على الشكل التالي:

1. إتاحة الوصول إلى المعلومات:

يبين الجدول رقم (1) أن 65 % من المستطلعين يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات بغية تعزيز نصوصهم التحريرية، فيما 35 % يرون سهولة في الحصول على المعلومات .

اتاحة وصول الصحافي الى المعلومات - العينة من عشرين استبياناً

(جدول رقم 1)

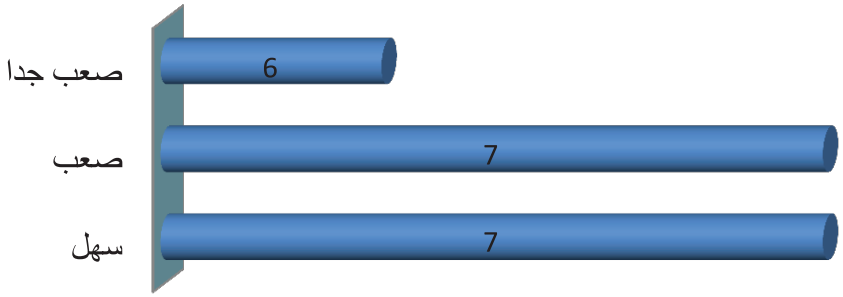

ويمكن تفسير هذه النتائج بالإستنتاجات الآتية :

- غياب التشريعات والقوانين الملزمة بإعطاء المعلومات أو حق طلب نشر المعلومات.
- القيود على الموظفين في الإدارات العامة لجهة منع التصريح وإعطاء معلومات إلا بإذن من الهرمية الإدارية.
- غياب ثقافة الشفافية في الدوائر العامة والخاصة وثقافة إعطاء المعلومات.
- تبعية وسائل الإعلام وعدم الرغبة بالوصول إلى المعلومات بسبب ملكية وسائل الإعلام وارتباطاتها المتعددة.

غير أن هناك فئة من الصحافيين لديهم علاقاتهم الخاصة تمكنهم من الحصول على المعلومات خارج القيد القانوني.

2. التعامل مع المصادر:

يبين الجدول رقم (2) الأجوبة على السؤال: هل هناك مبادئ ومعايير موحدة فيما يخص المصادر الصحافية يعمل ويلتزم بها المحررون في غرف التحرير؟

معايير موحدة خاصة بالوسيلة الاعلامية يلتزم بها المحررون في غرف الاخبار

(جدول رقم 2)

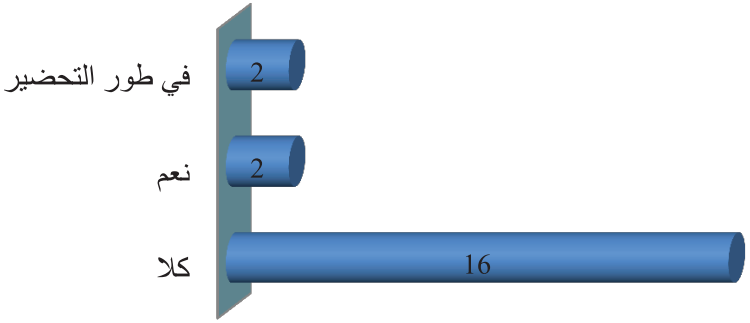

وجاءت الأجوبة أن 80 % من الوسائل الإعلامية لا يوجد لديها معايير مهنية واضحة للتعامل مع المصادر، وهذا يعني أن طبيعة العلاقة بين الصحافي ومصادره الإخبارية هي التي تحدد طبيعة الرسالة الإعلامية المنتجة واتجاهها، والتي تتأرجح بين الإستقلالية، تبادل المصالح، التبعية، أو الصراع.

3. نوع المصادر:

ما زالت المصادر المجهولة أو "المجهّلة" تشكل ما نسبته 40 % من التغطيات في الإعلام اللبناني بحسب الجدول رقم (3) مقابل 60 % تستند إلى مصادر إسمية معروفة. هكذا جاءت الأجوبة على السؤال: ما هي أكثر أنواع المصادر المستعملة في عملكم الصحافي: مصادر معروفة أم مصادر مجهّلة؟

وهذه الظاهرة ليست حكرًا على الإعلام اللبناني بل تمتد إلى الإعلام العربي والدولي في ظروف معينة. فقد أظهرت دراسة أجراها "دنهام" حول استخدام المصادر المجهّلة في صحيفتي لوس انجلوس تايمز وواشنطن بوست خلال فترة الصراع في البوسنة والصومال أن الواشنطن بوست استخدمت المصادر المجهّلة بنسبة 37 % ولوس انجلوس تايمز بنسبة 29 %[3].

توزيع نوع المصادر الاكثر استعمالا في غرف التحرير

(جدول رقم 3)

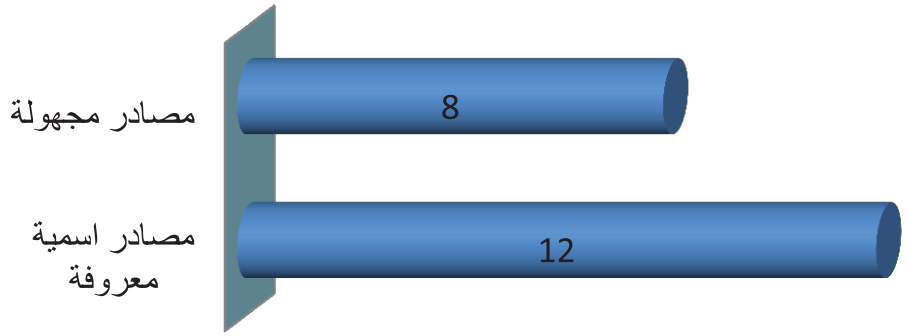

[3] Denham, Bryan (1994). ***Anonymous Government Sources in the New York Times' Coverage of the Middle East Peace Accords, the Conflict in Bosnia, and the Clinton Health Care Package***. Paper Presented at the Annual Convention of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Atlanta, Georgia, August 1994, Pp. 11-15

مع العلم ان 65 % من مسؤولي التحرير في وسائل الإعلام المستطلعة اعتبروا أن تجهيل المصدر يؤثر على مصداقية الأخبار وثقة الجمهور بها، فيما لم يوافق 35 % على هذا الرأي (جدول رقم4).

تجهيل المصدر يؤثر على مصداقية الاخبار وثقة الجمهور بها

(جدول رقم 4)

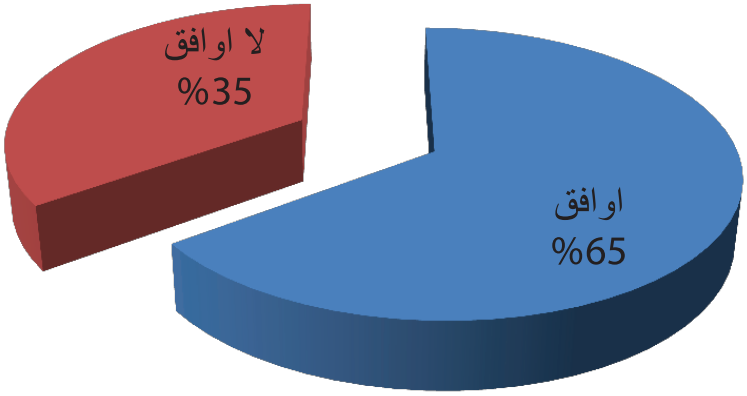

4. الشفافية في الكشف عن المصادر أو حجبها:

إن اتخاذ أي قرار بنشر معلومات منسوبة إلى مصدر مجهّل يتطلب أن توضح المؤسسة الإعلامية للقارئ أسباب هذا التجهيل في التغطية الإعلامية. لكن ردًّا على السؤال: هل تعتمدون سياسة إطلاع القارئ أو المشاهد قدر الإمكان عن سبب عدم كشف إسم المصدر الذي يستحق الحماية؟ جاءت الأجوبة أن 80 % من مسؤولي التحرير لا يطلعون الجمهور على سبب عدم كشف أسماء المصادر، فيما 20 % فقط يطلعون جمهورهم على الأسباب الموجبة للتجهيل

اعتماد سياسة الشفافية عبر اطلاع الجمهور على سبب عدم كشف اسماء المصادر

(جدول رقم 5)

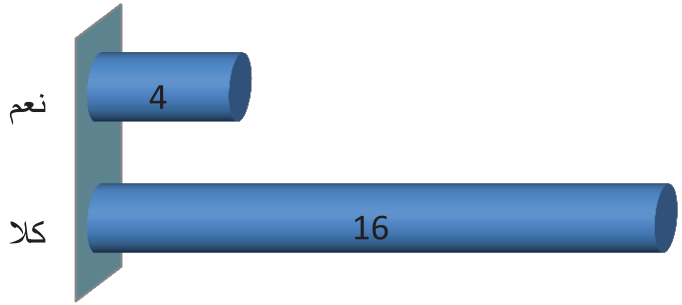

ان هذه النتائج تطرح إشكالية الممارسات المهنية والأخلاقية المرتبطة بظاهرة تجهيل مصادر الأخبار في الإعلام اللبناني وتطرح سلسلة تساؤلات حول أسباب التجهيل لجهة الهروب من المساءلة وحماية المصادر وتحقيق السبق الصحافي وخوف الصحافي والمصدر نفسه اضافة إلى عدم التأكد من صحة المعلومات نفسها.

5. مصداقية المعلومات وتجهيل المصدر:

أكّد 85 % من مسؤولي التحرير في وسائل الإعلام اللبناني في استطلاع آرائهم أن عدم ذكر اسم المصدر يسهّل الترويج لمعلومات غير صحيحة جدول رقم (6). هذا يسمح بالإعتقاد أن العديد من الإعلاميين يلجأون إلى إسناد معلوماتهم الشخصية إلى مصادر مجهّلة لكسب التقدير وإعطاء مصداقية أكبر للخبر أو التغطية الإعلامية. بينما لم يوافق 15 % من المستطلعين على هذه الفرضية.

عدم ذكر اسم المصدر يسهل الترويج لمعلومات غير صحيحة

(جدول رقم 6)

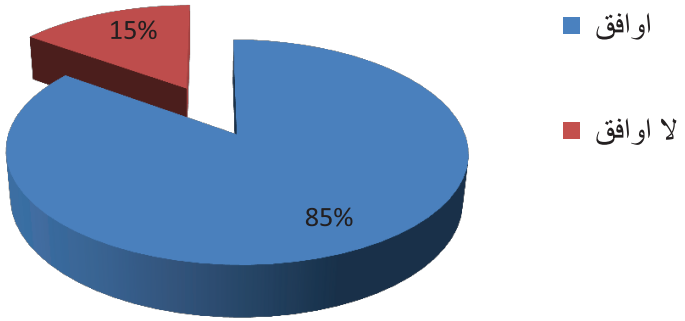

الا أنه من المعروف أن تجهيل مصادر المعلومات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة التسريب بغية خلق ما يسمى "بالونات الاختبار" تجاه قضايا معينة. وهذا ما يؤكده الجدول رقم (7) حيث وافق 80 % من مسؤولي التحرير على أن عدم ذكر اسم المصدر يتيح للصحافي اختلاق أخبار ونسبتها إلى مصادر مجهولة، فيما اعترض 20% على هذا التفسير .

عدم ذكر اسم المصدر يتيح للصحافي إختلاق الاخبار ونسبتها الى مصادر مجهولة

(جدول رقم 7)

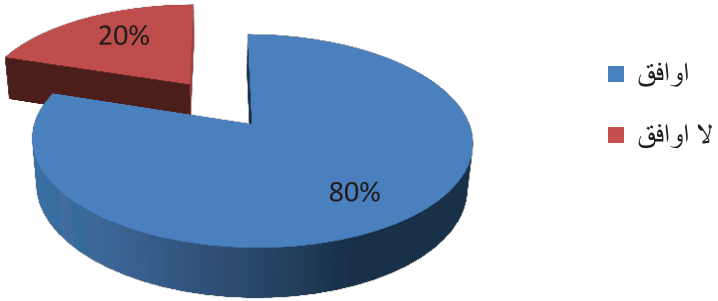

6. صعوبات العلاقة مع المصادر المجهّلة:

- ان الرغبة في تجهيل المصادر تعود لعدة أسباب، منها:
- بناءً على طلب المصدر ورغبةً في حمايته.
- تحقيق السبق الصحافي.
- المنافسة مع الصحف الأخرى.
- أهمية وحساسية المعلومات.
- خوف من العواقب.
- عدم التأكد من صدق المعلومات.
- سرعة انهاء العمل في الوقت المحدد...

ويبين الجدول رقم (8) أن 35 % من المستطلعين يعتبرون أن أبرز الصعوبات التي تعترض الصحافي اللبناني في تعاطيه مع المصادر المجهّلة تكمن في كونها تحمل معلومات مجتزأة أو منقوصة. بينما يعتبر 35 % آخرون أنها تكون مشروطة أو مجتزأة أو مفبكرة.

الصعوبات التي تعترض الصحافي في التعاطي مع المصادر المُجهّلة

(جدول رقم 8)

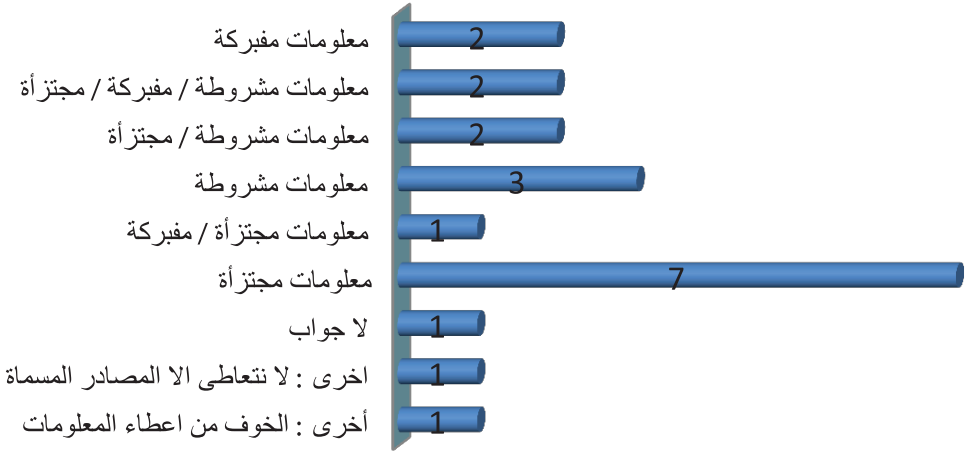

فيما اعتبر الباقون أن الصعوبات تكمن في الخوف من إعطاء المعلومات أو الخشية من المعلومات المفبركة لخدمة مصالح محددة.

واذا كانت القواعد المهنية تتطلب التأكد من المعلومات المجهّلة من مصدر ثانٍ قبل نشرها، فإن جميع المستطلعين من مسؤولي التحرير أكدوا على هذه القاعدة

ضرورة تأكيد المعلومات المسربة من مصادر مجهولة من مصدر ثانٍ

(جدول رقم9)

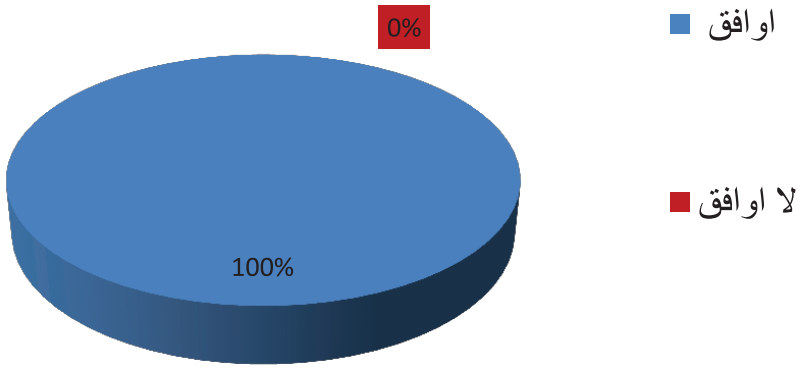

7. أهمية قانون الحق في الوصول إلى المعلومات:

ضمنت التشريعات والمواثيق الدولية حق الحصول على المعلومة على اعتبار أنه حق أساسي للإنسان ويسهم في دعم حرية الرأي والتعبير وتنمية الديمقراطية والشفافية. ويشير قرار الأمم المتحدة رقم 59 في العام 1946 إلى "أن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للانسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الأمم المتحدة نفسها لها".

ولضمان تطبيق حق الوصول إلى المعلومات في أي دولة يتوجب وجود قانون ينص على هذا الحق. وقد اعتبر 80 % من مسؤولي التحرير في وسائل الإعلام اللبنانية أن وجود قانون يرعى حق الوصول إلى المعلومات يؤثر على شفافية العمل الصحافي، فيما عارض هذا التوجه 15 % جدول رقم (10).

مدى تأثير قانون حق الوصول الى المعلومات على شفافية العمل الصحافي

(جدول رقم 10)

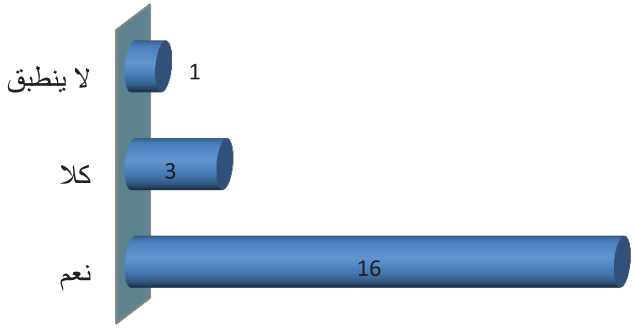

كما أن الحق في الحصول على المعلومات يساعد المواطن على إثبات انتهاكات وتجاوزات الفاسدين إضافة إلى زيادة إدراك الفرد ومعرفته بالقضايا المتعلقة بالفساد وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة.

وقد رأى 90 % من مسؤولي التحرير أن اقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان يساهم في الحد من فساد القطاع العام جدول رقم (11) فيما لم يوافق 10 % على هذا الرأي.

تأثير قانون حق الوصول الى المعلومات على الحدّ من فساد القطاع العام

(جدول رقم 11)

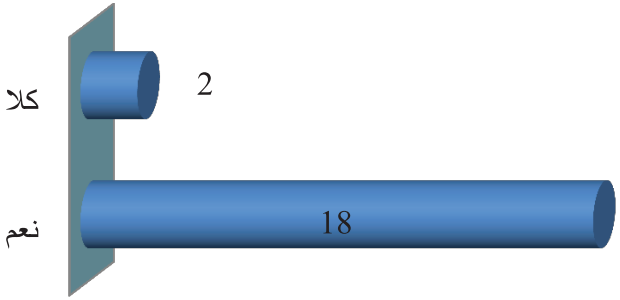

ان النتائج المحققة في الإستبيان تؤكد أهمية إقرار قانون يعطي الحق بالوصول إلى المعلومات لما له من أهمية في عمل الصحافي في الوصول إلى مصادر المعلومات والتعامل معها إضافة إلى محاربة الفساد.

فمشروع القانون يؤكد في مادته الأولى على أن الهدف من القانون هو تعزيز الشفافية في الإدارة والمساعدة على مكافحة الفساد من خلال تمكين كل شخص من ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها.

كما أن المادة 12 تعطي الحق في الوصول إلى أسباب القرارات الإدارية التي تمس حقوق المواطن وهذا من شأنه أن يعطي الصحافي إمكانية تفسير هذه القرارات خاصة وأن المادة 13 توجب تعليل القرارات الإدارية "تأمينا للشفافية وتجنبًا للإستثنائية والتعسف"[4].

8. التحريض وتجهيل المصادر:

يعتبر "ماكسويل ماكومبس" أن هناك ميلاً لدى بعض الصحافيين إلى تفضيل أحد جانبي الصراع، ويشمل ذلك أشكال التغطية الإعلامية التي يظهر فيها التحيز[5]. وقد يلجأ الصحافي إلى تجهيل مصادره لزيادة الإتهامات والتحريض على الطرف الآخر.

ويبين الجدول رقم (12) أن 75 % من مسؤولي التحرير يعتبرون أن زيادة حجم التحريض والإتهام في الإعلام مرتبط بتجهيل المصادر.

[4] اجريت هذه الدراسة قبل اقرار مشروع القانون في المجلس النيابي في كانون الثاني 2017.

[5] سليمان صالح، وسائل الإعلام وإدارة الصراع العالمي، الطبعة الاولى، الكويت:مكتبة الفلاح.

زيادة حجم التحريض والاتهام في الاعلام تبعا لتجهيل المصادر

(جدول رقم 12)

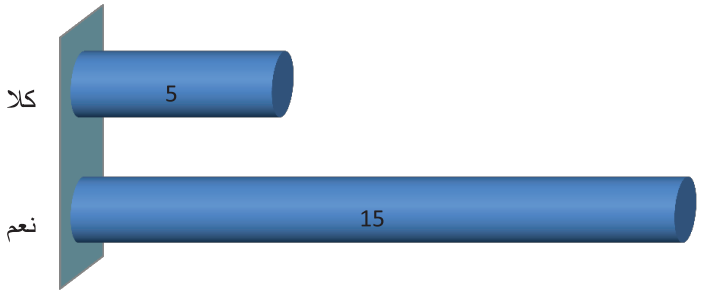

القسم الثالث: المصادر في الممارسة المهنية

أثارت قضية الإنترنت غير الشرعي جدالًا واسعًا لدى الرأي العام اللبناني وفي أوساط السياسيين لما حملته في طياتها من فساد طال أكثر من جهة. وكان لافتًا أن التغطية الإعلامية لهذه القضية حملت تناقضات كبيرة في المعلومات والمصادر التي استندت إليها كل وسيلة إعلامية على حدى وصولًا إلى تحيزات إعلامية لفريق ضد الآخر، ثم تجاوز القضية بحد ذاتها إلى اتهامات وتراشق سياسي غير مباشر.

وقد عمدت الدراسة إلى رصد التغطيات الإعلامية في الأسبوع الأكثر تداولًا لهذه القضية في الصحافة المكتوبة ونشرات أخبار التلفزيون ونشرات الإذاعة للفترة الممتدة بين 12 و 20 نيسان 2016، إضافة إلى رصد النشرة اللبنانية في موقعي "ليبانون فايلز" و"النشرة" ليوم واحد (2016/11/15) من السابعة صباحًا حتى الثالثة بعد الظهر.

اولا: تغطية الصحافة المكتوبة

1. حجم التغطية:

تم رصد 77 تقريرًا صحافيًّا تناول قضية الإنترنت غير الشرعي في لبنان في فترة الرصد. ويظهر الجدول رقم (13) إهتمامًا متفاوتًا للصحف اللبنانية بهذا الملف.

التغطية الصحافية لقضية الانترنت غير الشرعي للفترة الممتدة بين 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 13)

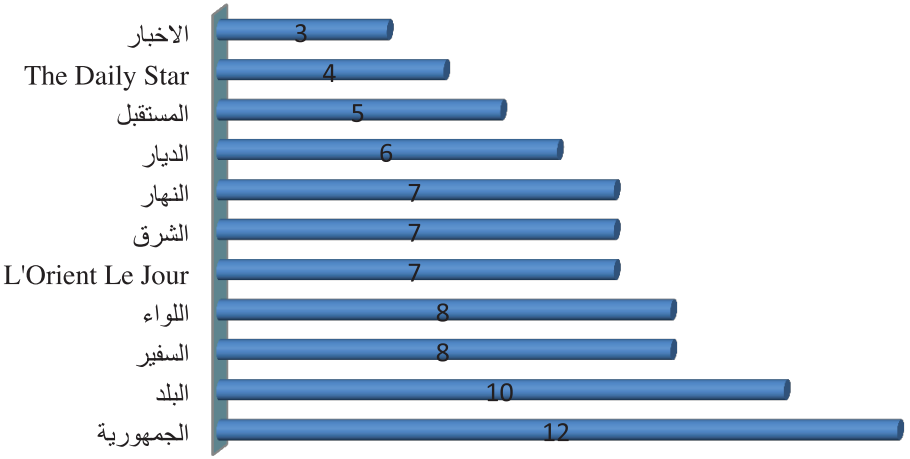

احتلت صحيفتا الجمهورية والبلد المرتبة الأولى في التغطية، تلتهما السفير واللواء، وتساوت النهار والشرق والأوريون لوجور.

إلا أن الأرقام تدلّ بشكل واضح إلى أن هذا الملف كان حاضرًا في تقرير واحد على الأقل في معظم الصحف اللبنانية، وهذا يعود إلى تداعيات هذا الملف السياسي والأمني والإقتصادي الذي شغل الرأي العام والمسؤولين على السواء.

2. نوع المصادر وتسميتها:

شكلت المصادر الرسمية العدد الأكبر من المصادر المرصودة. فالجدول رقم (14) يظهر أن 48.3 % هي مصادر حكومية و 23.7 % مصادر نيابية، وهذه الأرقام تعود لوزير الإتصالات بالدرجة الأولى وأعضاء اللجنة النيابية للإتصالات إضافة إلى المسؤولين الأمنيين والقضاء.

المصادر غير المحددة أو ما يسمى بالمصادر المجهّلة بلغت 18.6 % وهي غالبًا ما أتت تحت عنوان "ذكرت المعلومات" أو "مصادر متابعة" أو تمّ تجاهل ذكر أي مصدر.

أما المصادر غير الحكومية فأتت غالبيتها نقلًا عن وسائل اعلام أخرى أو خبراء أو شركات من ذوي العلاقة بالموضوع .

نوع المصادر الصحافية - تغطية قضية الانترنت 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 14)

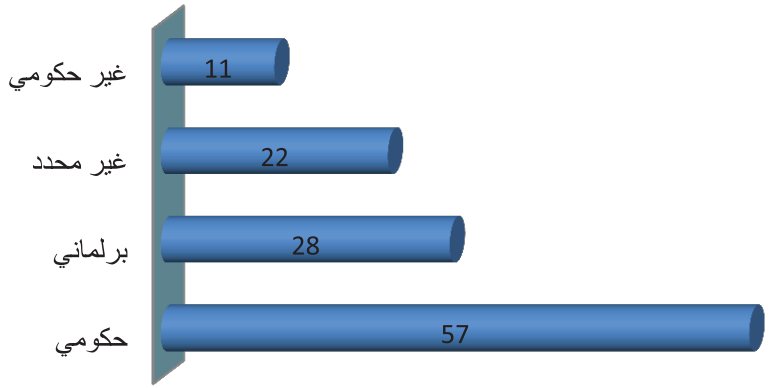

ويظهر الجدول رقم (15) الجهات الإسمية لمصادر المعلومات الصحافية حيث احتلت وزارة الإتصالات ووزيرها المركز الأول باعتبارها الوزارة المعنية.

تليها تعليقات السياسيين الناتجة عن الصراع الذي نشأ بين بعض القيادات السياسية والصيغ الإتهامية المتبادلة بينها. أما الجهات المعنية من لجنة الإتصالات والقضاء وأوجيرو ووزارة الدفاع وقوى الأمن فقد كان حضورها طبيعيًّا كمصادر أساسية في قضية الإنترنت غير الشرعي.

الجهات الاسمية لمصادر المعلومات الصحافية - العينة من 118 مصدرا مختلفا

(جدول رقم 15)

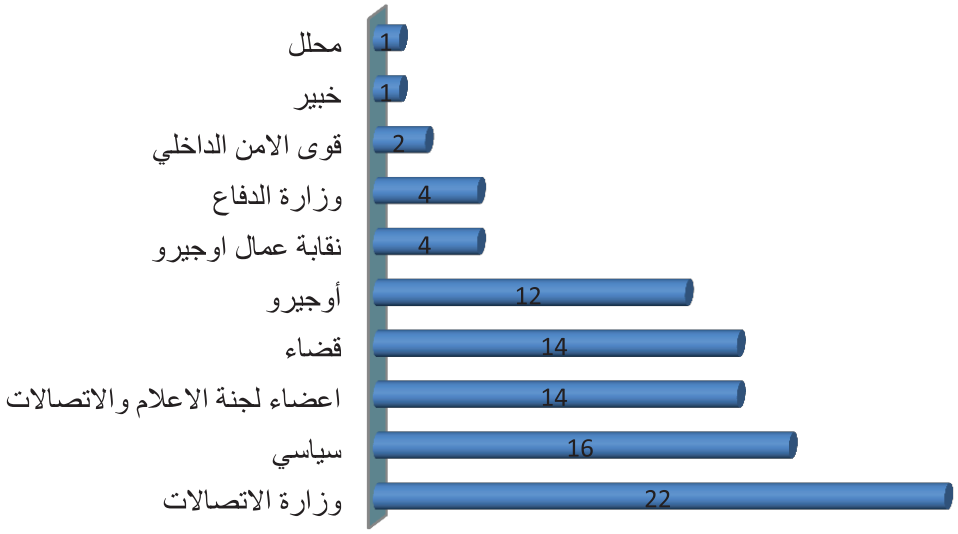

3. طبيعة المعلومات:

يظهر الجدول رقم (16) بشكل واضح أن الصحف اللبنانية كانت تحرص على أن تحمل مصادرها معلومات وحقائق بنسبة 87 % وهذا عائد إلى استناد الصحف إلى تقارير خبراء في الجيش اللبناني ومكافحة جرائم المعلوماتية وأوجيرو. أما الباقي بنسبة 13 % فجاء على شكل صيغ إتهامية.

طبيعة المصادر الصحافية - تغطية قضية الانترنت 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 16)

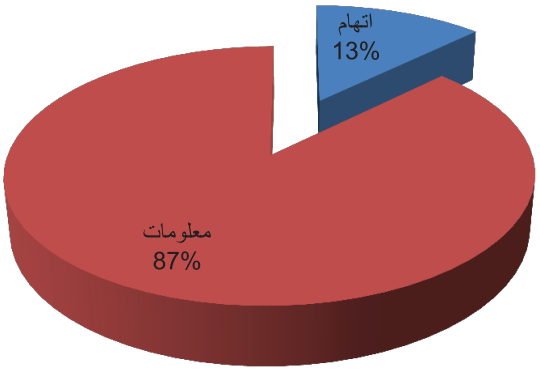

وصفت جريدة السفير مدير عام أوجيرو عبد المنعم يوسف بـ"حاكم عنكبوتي" و"علي بابا" و"امبراطور أوجيرو" و"شخص غير مرغوب فيه". ونقلت عن وزير الصحة وائل أبو فاعور "أنه لا يجوز أن يجتمع القاتل، في إشارة إلى عبد المنعم يوسف، والقتيل". إضافة إلى اتهام "قيادات في 14 آذار بالضغط على القضاء".

سارعت جريدة الأخبار على نفس النحو واتهمت جهات "بالعبث بمسرح الجريمة في محطة الزعرور". ورأت أن هناك تضاربًا في تقارير الخبراء تمهيدًا للفلفة القضية.

بدورها أشارت جريدة الجمهورية إلى الإتهامات المتبادلة والصراع السياسي الذي نشأ بين رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط وتيار المستقبل. ونقلت عن جنبلاط أن وزير الداخلية أبلغه تورط كبار السياسيين في ملف الإنترنت غير الشرعي.

أشارت الديار إلى الإتهامات بين جنبلاط وتيار المستقبل واعتبرت أن هناك "تقاطع شبكة المصالح مع شبكة الفضائح".

جريدة النهار بدورها أشارت إلى "شبكة عنكبوتية بحمايات كبيرة" فيما اعتبرت جريدة الشرق أن "عصابة الأنترنت هي بحجم الدولة". واستندت إلى تلفزيون الجديد بأن هناك "أسماء شخصيات بارزة" متورطة وشركاء في الخارج. ونقلت مع جريدة البلد تغريدة لجنبلاط الذي تساءل "هل ضاع التحقيق في أدغال كبار القوم من عسكريين وأمنيين وإداريين".

كما نقلت عن أوجيرو مطالبتها بوقف تجاوزات وسائل الإعلام "لجهة ما يتم تداوله من دون سند صحيح وأدلة ثابتة وحسية"، وهذا ما تداولته أيضًا صحيفة لوريون لوجور.

نقلت جريدة دايلي ستار اتهامات بضغوط من قوى 14 آذار على القضاء. كذلك أشارت إلى الإتهامات المتبادلة بين جنبلاط ووزير الداخلية.

4. نسب المصادر وتوزعها:

يبين الجدول رقم (17) ان 78 % من المصادر الصحافية هي مصادر إسمية مقابل 22 % مصادر مجهّلة.

تنسيب المصادر الصحافية - تغطية قضية الانترنت 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 17)

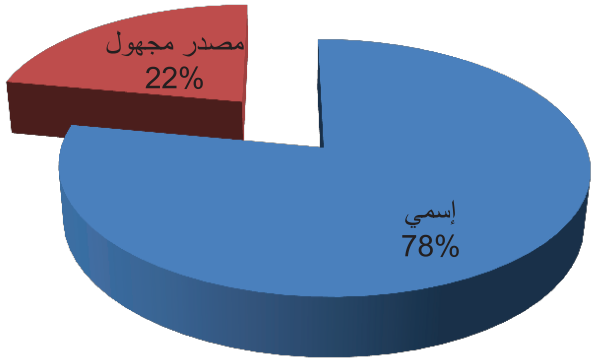

وقد توزعت المصادر الإسمية بشكل أساسي على الحكومي 60 % والبرلماني 29 % بما فيها الإجتماعات الحكومية والأمنية والقضايا التي رافقت هذا الملف إضافة إلى دور لجنة الإتصالات ورئيسها النائب حسن فضل الله في تأكيده على "متابعة الملف حتى النهاية". المصادر غير الحكومية التي بلغت 11 % توزعت على "أهل الخبرة" ووسائل الإعلام الأخرى جدول رقم (18).

توزيع نسبة المصادر الصحافية - الاسمية تغطية قضية الانترنت 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 18)

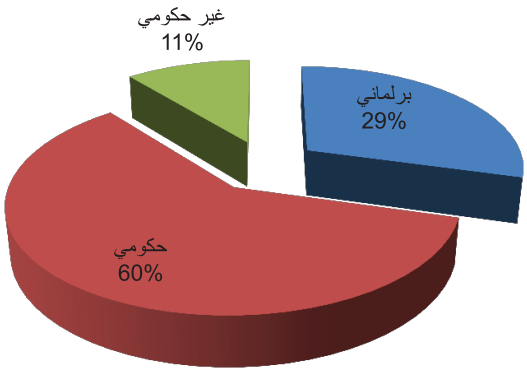

5. التحقق من المعلومات:

73 % من المعلومات التي أوردتها الصحافة اللبنانية ذات منشأ واحد وتم اعتمادها كمصدر أساسي من دون مقاطعتها مع مصادر أخرى للتحقق من المعلومات جدول رقم (19). 27 % فقط من المعلومات تمت مقاطعتها مع مصادر أخرى.

توزيع نسب مقاطعة المعلومات الصحافية والتحقق منها في قضية الانترنت غير الشرعي

(جدول رقم 19)

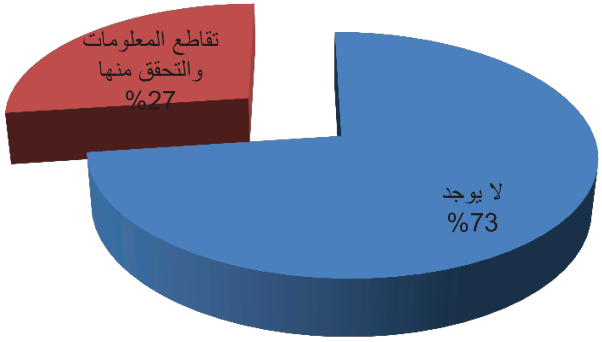

فصحيفة اللواء قاطعت بعض المعلومات مع اذاعة صوت لبنان وكذلك فعلت الأخبار "مع أكثر من طرف معني بالقضية" اضافة إلى ما نقله تلفزيون الجديد.

6. حصرية المعلومات:

شكلت المصادر الحصرية للصحف 15% من المصادر المرصودة في التغطيات الصحافية لقضية الانترنت غير الشرعي، ومعظم الصحف أشارت بشكل واضح إلى "معلومات مطلعة للصحيفة". فيما شكلت تقارير الهيئات والجهات التي كلفت بالكشف على المحطات والشركات المشتبه بها 15 % من المصادر جدول رقم (20).

حصرية المعلومات المرصودة في التغطيات الصحافية في قضية الانترنت غير الشرعي

(جدول رقم 20)

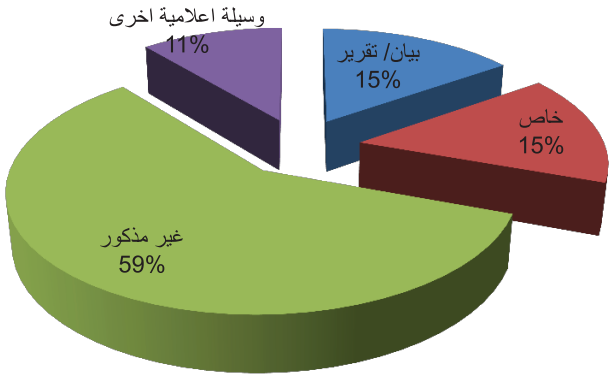

11 % من المصادر تعود لوسائل إعلام أخرى، وهذا ما شكّل جزءًا من تقاطع المعلومات مع الصحف. وبقيت 59 % من المصادر غير محددة أي بمعنى آخر هي مصادر تشاركتها جميع الصحف.

ثانيا: التغطية التلفزيونية

1. حجم التغطية:

يشير الجدول رقم (21) إلى تداول متفاوت لقضية الإنترنت غير الشرعي في محطات التلفزة اذ بلغ عدد التقارير المرصودة في الفترة الممتدة بين 12 و 20 نيسان 56 تقريرًا حصدت محطة "ام تي في" ما نسبته 23.2 % من التغطيات. هذا يعود إلى علاقة المحطة مباشرةً بهذا الملف عبر ما سمي "محطة الزعرور"، تلتها مباشرةً محطة "ال بي سي" ثم محطة "او تي في" فمحطة "الجديد". هذه المحطة الاخيرة كانت تتناول القضية بتغطيات معاكسة لتغطيات "ام تي في".

وقد جعلت التداعيات السياسية والأمنية والمالية للقضية، أن تغطيتها باتت مادة دسمة في نشرات الأخبار التلفزيونية. غير أن تلفزيون لبنان بدا وكأنه تجنب الدخول في التغطيات حول هذا الموضوع نظرًا لطبيعتها الساخنة والاتهامية في أغلب الأحيان.

التغطية الاخبارية التلفزيونية لقضية الانترنت غير الشرعي

(جدول رقم 21)

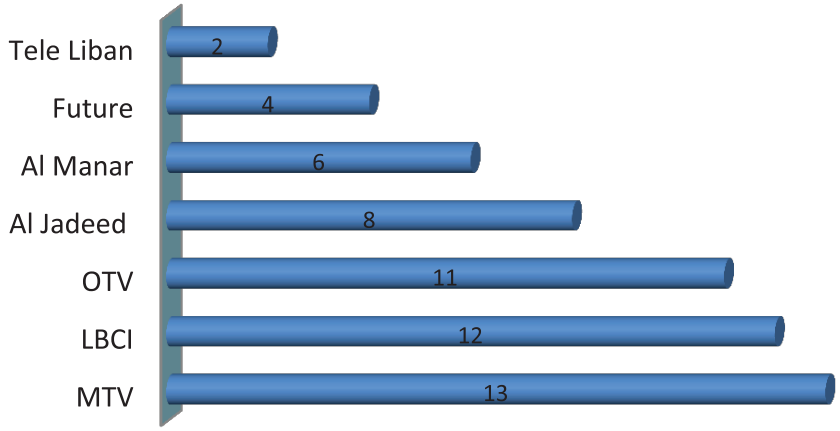

2. نوع المصادر وتسمياتها:

هناك تشابه كبير في نوع المصادر الإخبارية التلفزيونية مع تلك المذكورة في الصحافة المكتوبة نظرًا لتماثل هذه المصادر حول القضية. فالجدول رقم (22) يظهر أن 48.18 % من المصادر هي حكومية و 17.27 % برلمانية نظرًا لارتباط هذه القضية بوزارة الإتصالات واللجنة البرلمانية للإتصالات.

نوع المصادر الاخبارية التلفزيونية

(جدول رقم 22)

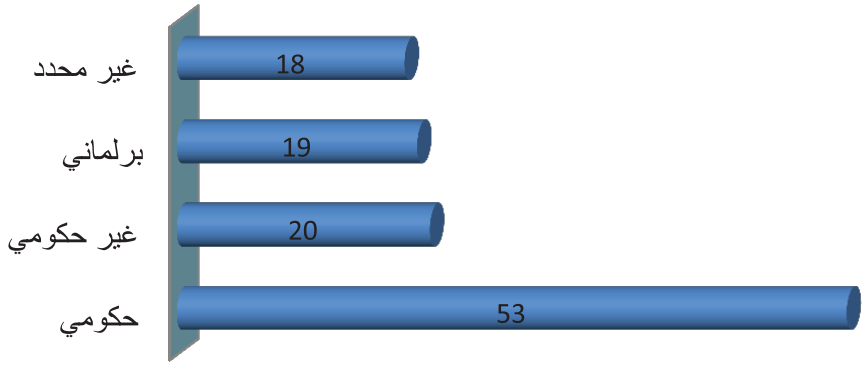

احتلت المصادر غير الحكومية 18.18 % بينما بلغت المصادر المجهّلة 16.36 %. هذه النسبة ترتفع إلى 23.63 % جدول رقم (23) وهذا طبيعي اذ غالبا ما يعتبر بمثابة مصدر مجهول ما ينسب إلى "معلومات مؤكدة" أو "بحسب المصادر" من دون ذكرها أو " تبيّن" و"علم" من دون معرفة كيف تبيّن أو علم ..الخ

احتلت مؤسسة أوجيرو ووزارة الإتصالات المرتبة الأولى في المصادر الإسمية للمعلومات تلاهما السياسيون ثم شركات الإنترنت والأطراف المعنية بالملف.

الجهات الاسمية لمصادر المعلومات الاخبارية التلفزيونية

(جدول رقم 23)

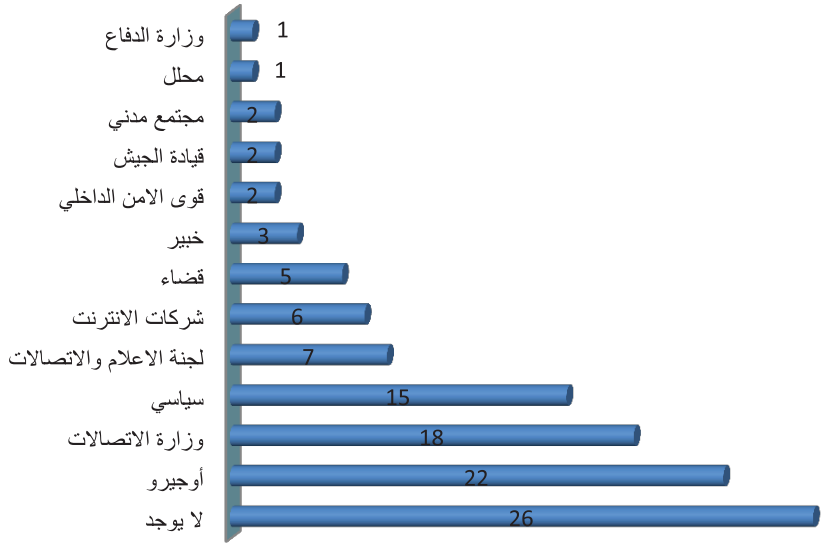

واللافت أن حضور المجتمع المدني كان خفيفًا جدًّا قياسًا إلى تدخلات سابقة خاصة في الملفات التي تتحدث عن الفساد.

3. طبيعة المصادر:

يتبين من الجدول رقم 24 أن 76 % من التغطيات الإخبارية التلفزيونية قدمت معلومات مسندة إلى مصادر أو ضيوف في الاستديو حول ملف الإنترنت غير الشرعي، فيما 24% هي من باب الإتهام غير المبني.

محطة "ام تي في" وصفت عبد المنعم يوسف بـ "رئيس مغارة أوجيرو" و"دولة بكاملها بغض النظر عن مخالفاته" وهو "يشغل خلافًا للقانون ثلاثة مناصب".

كما اتهمت توفيق حيسو "شريك عبد المنعم يوسف بهدر 43 مليون دولار". واتهمت يوسف بمنع تشغيل شبكة الألياف الضوئية التي كلفت 55 مليون دولار. فيما حرصت المحطة على الدفاع عن رئيس جهاز الأمن في محطة الزعرور "الوهمية".

بدورها قالت "ال بي سي" عبر مصادر متابعة "أن هناك تشكيكًا في محاولات إقفال بعض شركات الإنترنت لمصلحة شركة "حيسو". وأشارت إلى الإتهامات السياسية بين وزير الصحة الذي يمثل رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط وتيار المستقبل الذي يحمي "عبد المنعم يوسف". ولفتت بشكل إتهامي إلى أن:

- أحد القضاة موظف في هيئة أوجيرو.
- زوج أحد المعنيين بالتحقيقات وكيل إحدى شركات الانترنت.
- شقيق أحد المتهمين صهر أحد الوزراء السياديين.

طبيعة المصادر الاخبارية التلفزيونية

(جدول رقم 24)

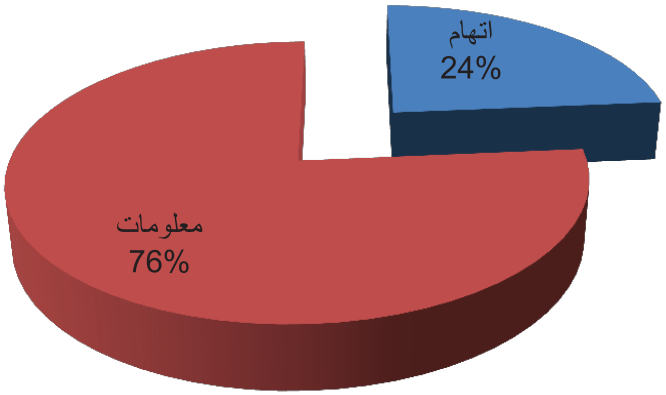

إضافة إلى ذلك طرحت "ال بي سي" شكوكًا حول لفلفة القضية بسبب توقيف بعض الأسماء لأنه يوجد "توازن في الفساد" حيث انعكس الخلاف السياسي خلافًا في تحديد نوعية الكابل البحري وهل هو كابل دش لنقل المحطات التلفزيونية أم كابل "فايبر أوبتيك" لنقل الإنترنت بسمات عالية.

محطة "المنار" التابعة لحزب الله أشارت إلى ضغوط سياسية تمارس على القضاء لتجنيب أصحاب محطة الزعرور (في اشارة إلى أصحاب محطة "ام تي في") " المتورطين أيضا في محطة الباروك".

ركزت "المنار" على دور رئيس لجنة الإتصالات النائب حسن فضل الله ونبّهت إلى مخاوف من صرف القضية عن مسارها القضائي بسبب التسييس وتورط سياسي وتناقضات في تيار المستقبل لإبعاد الإتهام عن "الرؤوس الكبيرة في السياسيين".

تبنّت "او تي في" بيان النيابة العامة العسكرية الذي اعتبر أن الكابل البحري هو لنقل المحطات التلفزيونية، واتهمت عبد المنعم يوسف بمحاولة "تضليل التحقيق" وتحويل الأنظار عن المتورطين والرؤوس الكبيرة.

وأبرزت المحطة تغريدات النائب وليد جنبلاط الإتهامية ومفوض الحزب التقدمي الإشتراكي الذي هاجم عبد المنعم يوسف واتهمه بالمشاركة في كابل الضنية، وهذا مسار جديد لم تتناوله التحقيقات إضافة إلى إشارتها إلى "الامبراطورية المالية" التي يدعمها عبد المنعم يوسف وتوفيق حيسو وشبارو، وهجوم جنبلاط على وزارة الإتصالات ومديرها اللذين يقومان "بسرقة منظمة بأسلوب رخيص".

واعتبرت المحطة أن توفيق حيسو هو اليد اليمنى لعبد المنعم يوسف وهو صاحب الهوائيات غير الشرعية التي اكتشفت في جبل صافي.

إلى ذلك أبرزت "او تي في" تحركات شبابية لشباب التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الإشتراكي ضد عبد المنعم يوسف. فيما بدا تلفزيون لبنان حذرًا واكتفى بنقل التصريحات الرسمية. وكذلك فعل تلفزيون المستقبل الذي عرض المواقف المؤيدة ليوسف.

بالمقابل، الصيغة الاتهامية المباشرة كانت لتلفزيون "الجديد" الذي اعتبر محطات الإنترنت "محطات محمية من زعامات سياسية". وأشار إلى تقرير سري يتهم "آل المر وزمرته". كما عرض لأسماء شركات و"ارتباطات اسرائيلية برودماكس" اضافة إلى أسماء أشخاص بشكل علني (اميل لحود، نصري لحود، وآخر من آل المر).

4. نسب المصادر وتوزعها:

84 % من المصادر المستخدمة في نشرات الأخبار التلفزيونية هي إسمية جدول رقم (25) فيما شكلت المصادر المجهّلة (16 %).

تنسيب المصادر الاخبارية التلفزيونية

(جدول رقم 25)

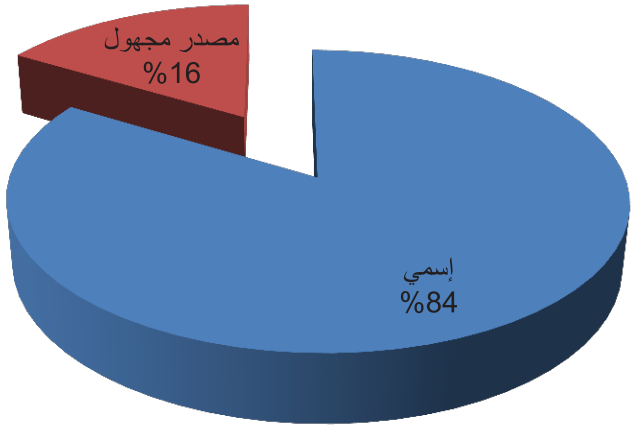

وقد احتلت المصادر الحكومية النسبة الأعلى (57 %) من التغطيات الإخبارية التلفزيونية جدول رقم (26)، تلتها المصادر البرلمانية. وهذا عائد إلى طبيعة العلاقة بين قضية الإنترنت غير الشرعي ووزارة الإتصالات واللجنة البرلمانية للإتصالات، فيما شكلت المصادر غير الحكومية (خبراء وأصحاب شركات) 22 %.

توزيع نسبة المصادر الاخبارية التلفريونية الاسمية

(جدول رقم 26)

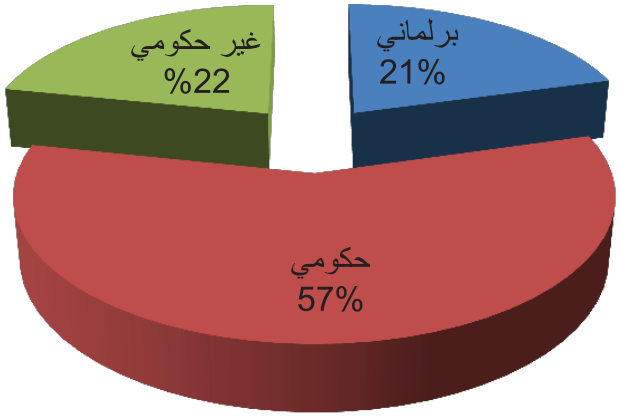

5. التحقق من المعلومات:

يظهر الجدول (27) أن 62 % من المعلومات المقدمة في نشرات الأخبار التلفزيونية عرضت من دون التحقق منها، أما المعلومات التي تمّت مقاطعتها مع مصدر آخر والتحقق منها فهي بنسبة 38 %. وهذا ما ذكرته محطة "ام تي في" استنادًا إلى جريدة الأخبار و"وفق مستندات" و"تصريحات سياسيين".

محطة "او تي في" أبرزت وثائق وصور في ملف الكابل البحري ."المنار" أيضا استندت إلى ما نشرته صحيفة السفير والوكالة الوطنية للاعلام.

6. حصرية المعلومات:

ترتفع نسبة المعلومات الخاصة الواردة في التغطيات التلفزيونية بشكل لافت وتصل إلى 40 % مقابل تراجع المصادر المجهّلة إلى 31 %. جدول رقم(28)

توزيع نسب مقاطعة المعلومات الاخبارية التلفزيونية والتحقق منها

(جدول رقم 27)

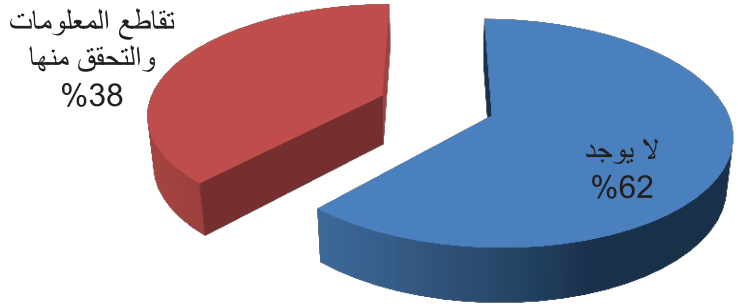

حصرية المعلومات المرصودة في التغطيات الاخبارية التلفزيونية

(جدول رقم 28)

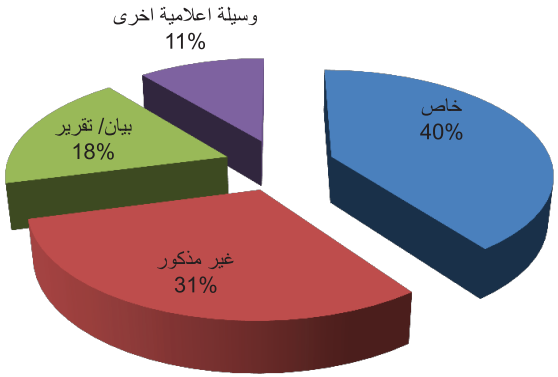

وقد تشاركت المحطات مع الوسائل الإعلامية الأخرى وخاصة الصحف بنسبة 11 % وهذا ما يشكل تقاطع معلومات لتدعيم التغطية التلفزيونية. الباقي هو عبارة عن التقارير الرسمية من الجهات المولجة بالتحقيقات والكشوفات.

ثالثا: التغطية الإذاعية

1. حجم التغطية:

يتقلص حجم التغطية الإخبارية لقضية الإنترنت غير الشرعي في الإذاعات عما عليه في الصحافة المكتوبة والتلفزيون. وقد بلغ عدد التغطيات في الفترة المرصودة 44 تقريرًا. وتصدرت إذاعة النور هذه التغطيات بنسبة 27.27 % ما يعني حضور هذا الملف بشكل مكثف ويومي في نشرات الأخبار (جدول رقم 29).

التغطية الاخبارية الاذاعية لقضية الانترنت غير الشرعي 12 - 20 نيسان

(جدول رقم 29)

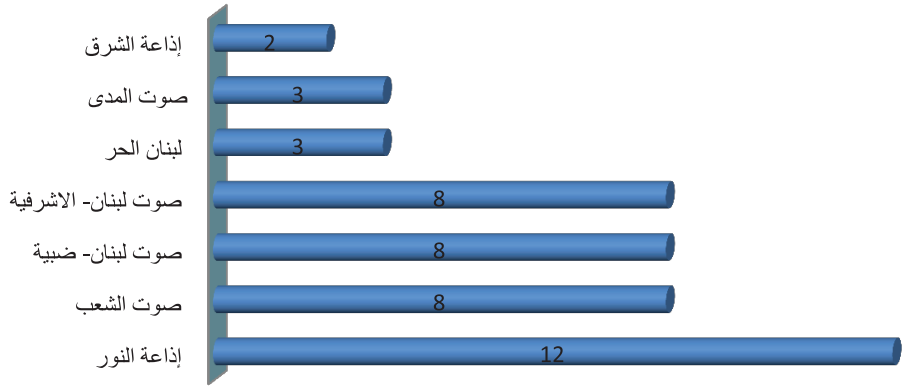

وتساوت إذاعتا صوت لبنان (ضبيه والأشرفية) مع صوت الشعب، فيما لم يحضر ملف الإنترنت غير الشرعي خلال أسبوع إلا جزئيا في إذاعة لبنان الحر وصوت المدى وإذاعة الشرق.

2. نوع المصادر وتسميتها:

إن التقارير الـ44 المرصودة إذاعيًّا استندت إلى 72 مصدرًا كان نصيب المصادر الحكومية أكثر من نصفها جدول رقم (30). تلتها المصادر البرلمانية. وهذه النتائج تتماثل مع تلك المحققة في التغطيات التلفزيونية لأنها ترتبط مباشرة بوزارة الإتصالات واللجنة البرلمانية للإعلام والإتصالات.

نوع المصادر الاخبارية الاذاعية

(جدول رقم 30)

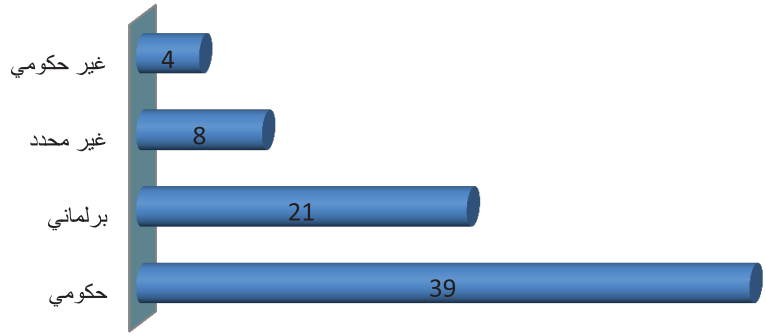

اما المصادر المجهّلة فلم تتجاوز 11 %، وتدنت المصادر غير الحكومية إلى 5.6 %.

الجهات الاسمية لمصادر المعلومات الاخبارية الاذاعية

(جدول رقم 31)

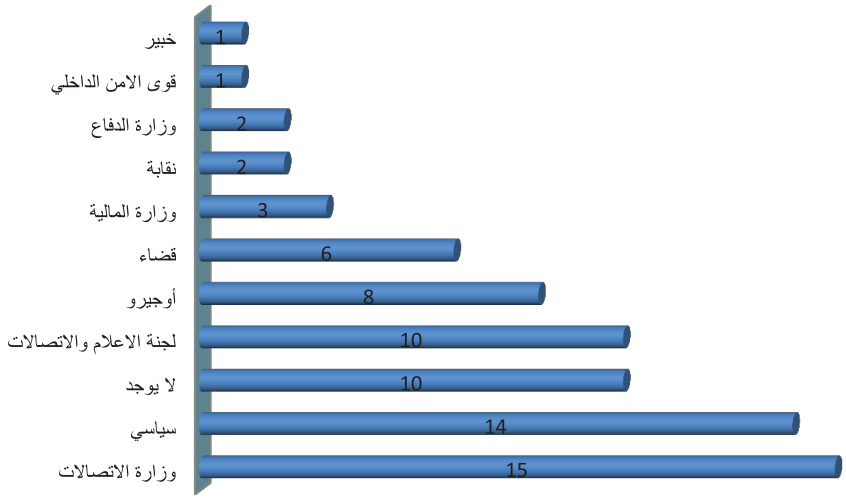

ويظهر الجدول رقم (31) أن مصادر وزارة الإتصالات المعنية مباشرة في هذا الملف ومواقف السياسيين المرتبطة شكلت حوالي 20 % من المصادر لكل منهما. تلتها مصادر لجنة الإعلام والإتصالات والجهات المعنية بالملف كأوجيرو ووزارة المالية والدفاع والأمن الداخلي. وقد غابت مؤسسات المجتمع المدني كليًّا عن هذه التغطيات .

والملاحظ ارتفاع نسبة المصادر غير المحددة إسميًّا إلى حوالي 14 % بسبب ورود تسميات لمصادر غير واضحة "مصادر إعلامية" و "أشارت معلومات". كما أوردت إذاعات صوت الشعب وصوت المدى وإذاعة النور "أشارت الأوساط" أو "تكشفت معطيات".

3. طبيعة المصادر:

تميزت التغطيات الإخبارية الإذاعية بأن 85 % منها حملت معلومات عن قضية الإنترنت غير الشرعي جدول رقم (32)، فيما انخفض فيها مستوى الصيغ الإتهامية إلى 15 %.

طبيعة المصادر الاخبارية الاذاعية

(جدول رقم 32)

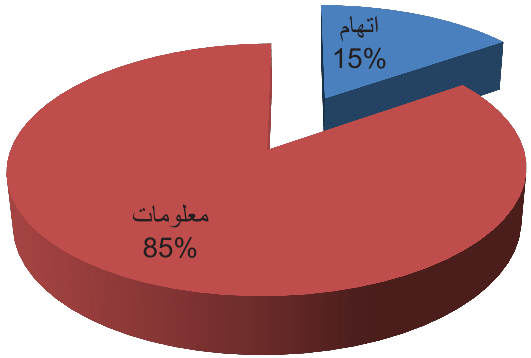

فبحسب إذاعة النور "إن قيادات سياسية من قوى 14 آذار توسطت لدى القضاء بغية مراعاة مسؤول الأمن في محطة الزعرور". وأشارت إلى "أن الكارتيل الأساسي في فضيحة الإنترنت بات معروفًا بالأسماء". وركزت الإذاعة على تصريحات رئيس لجنة الإعلام والإتصالات النائب حسن فضل الله، وأوردت نقلًا عن مصدر رسمي "أن فرضية إختراق شبكة الإنترنت من اسرائيل قائمة".

إذاعة لبنان الحر وإذاعة الشرق نقلتا الإتهامات التي وجهها وزير الصحة وائل أبو فاعور لعبد المنعم يوسف في لجنة الإعلام والإتصالات إضافة إلى اتهام رئيس اللجنة بأن "الأجهزة أدخلت عبر المعابر الشرعية ولكن ببيانات مزورة"، وهذا ما نقلته أيضًا إذاعة صوت المدى.

فيما نفت صوت لبنان (الأشرفية) على لسان وزير الإتصالات بطرس حرب "الإتهامات الباطلة التي تطال فريق عمله" واعتبارها "اجتهادات بعيدة عن الواقع".

4. نسب المصادر وتوزعها:

يبين الجدول رقم (33) ان 86 % من المعلومات الواردة في التغطيات الإخبارية الإذاعية لقضية الإنترنت منسوبة لمصادر إسمية.

تنسيب المصادر الاخبارية الاذاعية

(جدول رقم 33)

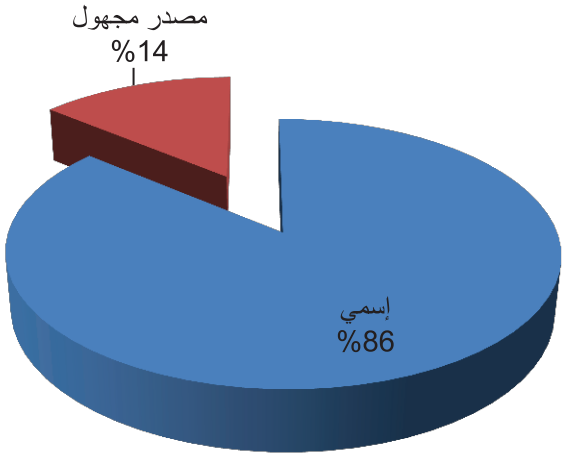

فيما بلغت نسبة المعلومات المجهّلة المصدر 14 %. وهذه المعلومات إمّا مجهّلة كليًّا أو بعبارات كمثل "المصادر" و"المعلومات" و"أوساط مواكبة". وقد احتلت المصادر الحكومية 60 % من التسميات، تلتها المصادر البرلمانية 34 %، وغير الحكومية 6 % جدول رقم(34).

توزيع نسبة المصادر الاخبارية الاذاعية الاسمية

(جدول رقم 34)

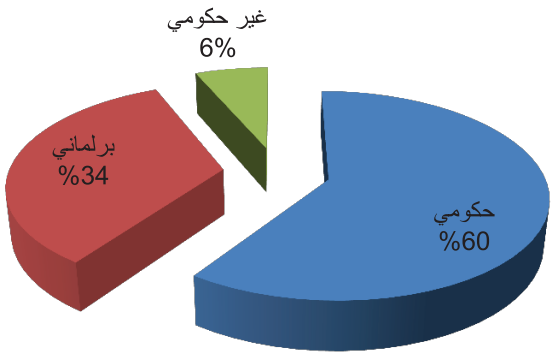

ويمكن اعتماد التفسير نفسه لهذه النتائج على اعتبار أن ملف الإنترنت غير الشرعي مرتبط بوزارات محددة ولجنة الإعلام والإتصالات وبعض مواقف الرسميين من حكوميين وبرلمانيين من هذا الملف.

5. التحقق من المعلومات :

يشير الجدول رقم (35) إلى أن 81 % من المعلومات الواردة في التغطيات الإخبارية الإذاعية قد تم بثها اعتمادًا على مصدر واحد معلوم أو مجهول من دون مقاطعتها مع مصدر آخر بغية التحقق منها.

توزيع نسبة مقاطعة المعلومات الاخبارية الاذاعية والتحقق منها

(جدول رقم 35)

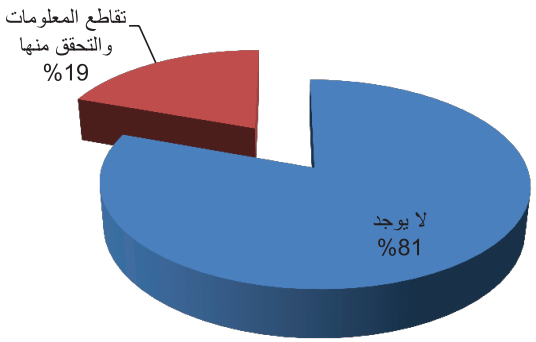

فقط 19 % من المعلومات الإذاعية تمّت مقاطعتها مع مصادر أخرى كمثل ما فعلت إذاعة صوت الشعب التي استندت إلى "مصادر إعلامية" من دون تحديدها، أو إذاعة الشرق "التي قاطعت معلوماتها مع الوزير بطرس حرب في حديث إذاعي"، وهو حديث جرى مع إذاعة صوت لبنان – الأشرفية .

أما إذاعة النور فقد قاطعت معلوماتها مع صحيفة السفير "معطيات" و "قيادات" و "أوساط قضائية" و"أوساط مواكبة".

6. حصرية المعلومات:

29 % فقط من المعلومات الإذاعية في قضية الإنترنت غير الشرعي تعود حصريًّا لمصادر الإذاعات مقابل 64 % من المعلومات غير محددة جدول رقم (36)، ولا تقول الإذاعات من أين حصلت عليها رغم أنها منسوبة للمصدر.

حصرية المعلومات المرصودة في التغطيات الاخبارية الاذاعية

(جدول رقم 36)

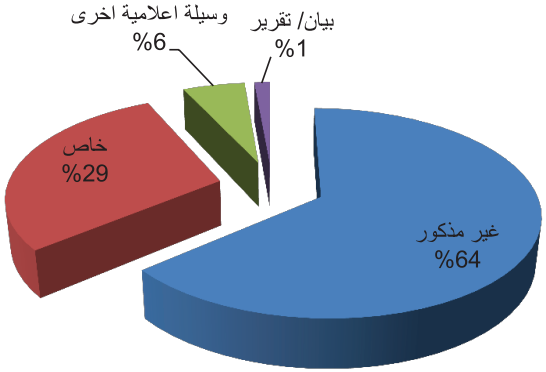

وسائل الإعلام الأخرى شكلت 6 %، والبعض منها استخدم لمقاطعة المعلومات فيما التقارير المنشورة من الهيئات المختصة بهذا الملف بلغت 1 % فقط.

رابعا: تغطية مواقع الإنترنت

بغية دراسة المصادر الإعلامية على مواقع الأخبار الإلكترونية، تم رصد نشرة الأخبار اللبنانية على موقعي: النشرة وليبانون فايلز، وذلك نهار2016/11/15 من الساعة السابعة صباحًا وحتى الثالثة بعد الظهر.

1. حجم العينة ونسب المصادر:

بلغ حجم الأخبار المتداولة في موقعي النشرة وليبانون فايلز 135 خبرًا، تناولت الأحداث اللبنانية التي نشرت بين الساعة 7 صباحًا والثالثة بعد الظهر جدول رقم (37) ، وتوزعت على الشكل التالي:

- 85 خبرًا في موقع النشرة،
- 50 خبرًا في موقع ليبانون فايلز.

خارطة النشرة اللبنانية ليوم واحد في موقعي النشرة وليبانون فايلز

(جدول رقم 37)

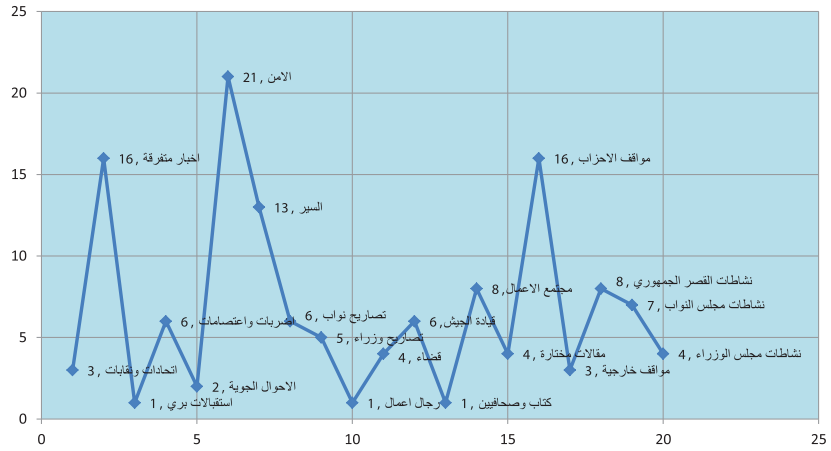

واللافت أن 48.5 % من الأخبار المنشورة في موقع النشرة غير معروفة المصادر، وهذه نسبة كبيرة جدًّا. ويمكن إضافة ما نسبته 0.5 % كمصادر مجهّلة باعتباره ينشر أخبارًا منقولة عن وسائل إعلامية من دون تسميتها.

وترتفع نسبة المصادر المجهولة في موقع ليبانون فايلز وتصل إلى 62 % جدول رقم (38).

رصد النشرة اللبنانية ليوم واحد - مصادر الاخبار المتداولة

(جدول رقم 38)

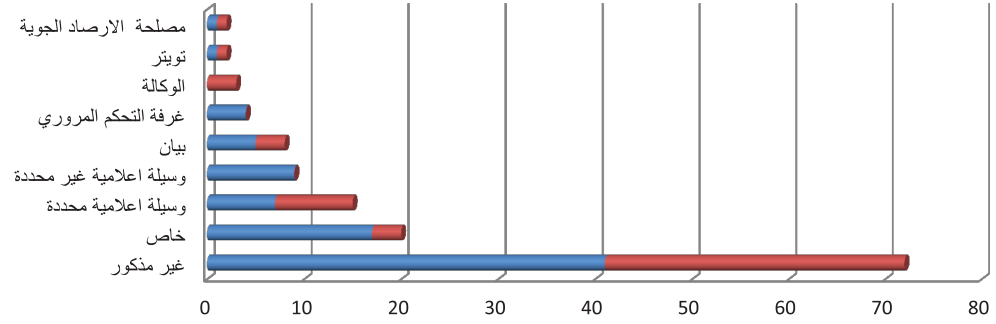

	غير مذكور	خاص	وسيلة اعلامية محددة	وسيلة اعلامية غير محددة	بيان	غرفة التحكم المروري	الوكالة	تويتر	مصلحة الارصاد الجوية
النشرة	41	17	7	9	5	4	0	1	1
ليبانون فايلز	31	3	8	0	3	0	3	1	1

في المقابل فإن نسبة الأخبار الخاصة بهذين الموقعين لا تتجاوز 20 % في النشرة، وتتدنى إلى 6 % في ليبانون فايلز. وهذا ما يؤشر إلى ضعف المصادر الخاصة لدى هذين الموقعين.

2. الإحالة إلى مصدر الخبر الأساسي:

تقتضي المهنية والموضوعية أن تتم إحالة القارئ إلى مصدر الخبر الأساسي للإطلاع على تفاصيله عبر رابط إلكتروني. إلا أن نتائج الرصد بيّنت أن الأخبار في موقعي النشرة وليبانون فايلز المأخوذة من مصادر أخرى نشرت من دون إحالة إلى مصدرها الأصلي، وهذا الأمر يتعارض مع أخلاقيات العمل الإعلامي، كما يمكن أن يشكّل تشكيكًا في نسب هذه المصادر أوعدم صدقية المعلومات بحد ذاتها جدول رقم (39).

الاحالة الى مصدر الخبر الاصلي عبر رابط الكتروني

(جدول رقم 39)

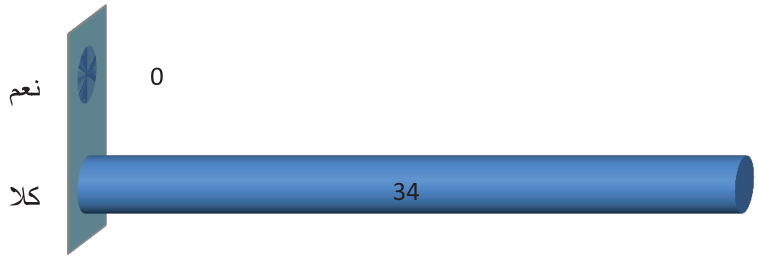

3. الخبر والصورة وحقوق النشر:

نشرت 74% من الأخبار المرصودة على الموقعين مع صورة مرفقة باستثناء 26% منها نشرت من دون صورة جدول رقم (40).

نشر الخبر مع صورة مرفقة

(جدول رقم 40)

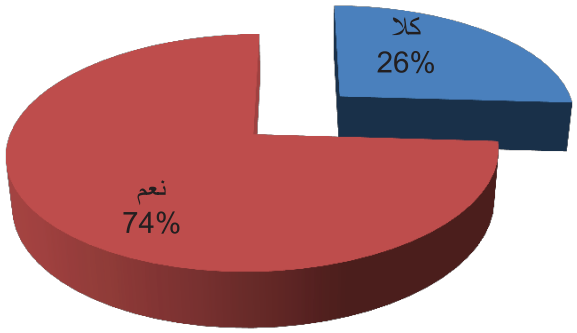

إلا أنه من الواضح أن حقوق الملكية وحقوق النشر لم تحترم على نطاق واسع في الموقعين موضوع الرصد. فـ 92% من الصور المنشورة والمرفقة بنص إخباري لا تحمل توقيع المصور أو مصدرها جدول رقم (41).

ذكر حقوق النشر للصورة المرفقة بالمقال العينة من 100 صورة منشورة

(جدول رقم 41)

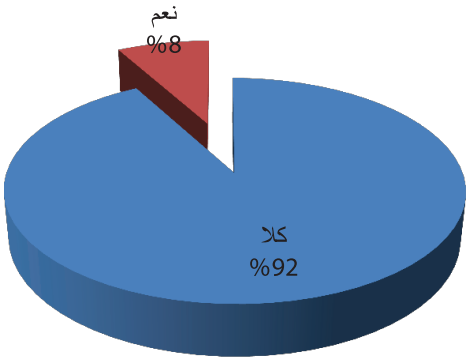

الا أن تحليلًا دقيقًا لهذه الصور يظهر أن 11% فقط هي صور حصرية لموقعي النشرة وليبانون فايلز جدول رقم (42)، مقابل 31% لصور مجهولة المصدر تمامًا و58% من الصور منقولة عن مواقع أخرى.

مصدر الصورة المرافقة للخبر العينة من 100 صورة منشورة

(جدول رقم 42)

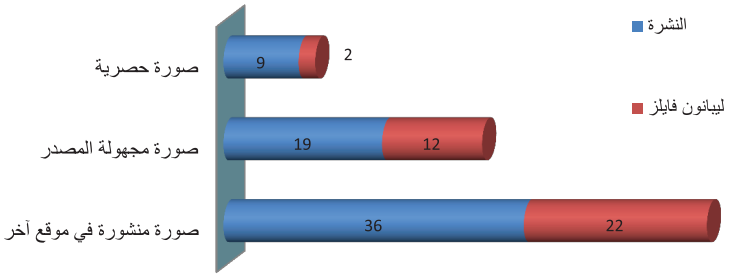

هذه النتائج تعكس عدم احترام كامل لمسألة حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر على السواء، كما تتعارض مع المبادئ المهنية والأخلاقية للعمل الإعلامي.

الخلاصة

أثبتت الدراسة وجود خروقات كثيرة لميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان الموقع من قبل المؤسسات الإعلامية. وإذا كانت الدراسة قد ركزت على مدى التقيد بالمواد 6-7-8-9-10 من هذا الميثاق والتي تتناول مبادئ التعاطي مع مصادر المعلومات ، فان النتائج جاءت على الشكل التالي:

1. تؤكد المادة السادسة على "الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة(...)".

لم يتم احترام هذا النص بحسب 65 % من مسؤولي التحرير في وسائل الإعلام، وهم يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات بغية تعزيز نصوصهم التحريرية وتحليلها بشكل جيد.

إضافة إلى ذلك لا يوجد أي معايير مهنية للتعامل مع المصادر الإعلامية، فالأمور رهن بطبيعة العلاقة بين الصحافي ومصادره الخاصة وهذه العلاقة يمكن أن تكون "مستقلة" أو "تابعة" أو على شكل "تبادل مصالح". وهذا ما يؤثر على توجهات الرسالة الإعلامية.

كما أن "الحرص على عدم إفشاء مصادر الأخبار السرية" انعكس تجهيلًا لمصادر الأخبار المنشورة بنسبة وصلت إلى 40 % من دون وجود أي معايير مهنية تحدد كيفية التعامل مع المصادر المجهولة أيضًا.

2. تدعو المادة السابعة إلى "الامتناع عن اعتماد وسائل غير شرعية في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها، والمحافظة على سرية المصادر(...)".

تبدو التغطيات التلفزيونية والإذاعية والصحافة المكتوبة قد احترمت هذا المبدأ لكن مع التحفظ على النسبة غير المبررة لجهة تجهيل بعض مصادر الأخبار والوثائق.

إلا أن التجاوزات الفاضحة ظهرت في المواقع الإلكترونية والتي أظهرت الدراسة أن 92 % من الصور المنشورة والمرفقة لا تحمل توقيعًا أو مصدرًا، إضافة إلى نسبة تتراوح بين 50 و 60 % من الأخبار المنشورة من دون تحديد مصادرها.

الشق الثاني من المادة السابعة يعتبر "الافتراء أو الإتهام من دون دليل من الأخطاء الفادحة التي تتعارض مع أخلاقيات المهنة والتزام تصويب ما يثبت عدم صحته".

إلا أن الدراسة أثبتت عدم احترام هذا المبدأ وخاصة من قبل مؤسسات التلفزة، حيث أظهرت نتائج تحليل طبيعة المعلومات المنشورة تبني بعض وسائل الإعلام إتهامات مباشرة، اذ نصّبت نفسها مكان الجهاز القضائي وأطلقت أحكامًا وتهمًا إسمية طالت مواطنين وسياسيين، وهذا ما دفع الجهات المتضررة إلى المطالبة "بوقف تجاوزات وسائل الإعلام لجهة ما يتم تداوله من دون سند صحيح وأدلة ثابتة"، حسب أوجيرو.

3. تدعو المادة الثامنة من الميثاق على "التزام عدم نشر المعلومات التي تم الحصول عليها باعتبارها غير قابلة للنشر(...) من خلال الاستقصاء والتحقق من جديتها وصدقيتها أو عن طريق نشرها من دون الإشارة إلى المصدر".

يبدو من خلال التغطيات أن وسائل الإعلام اللبنانية قد استفادت من هذه المادة، من خلال إيراد معلومات من دون ذكر مصدرها. الا أنه لا يوجد أي تأكيد على أن وسائل الإعلام اللبنانية عمدت إلى الإستقصاء والتحقق من جديتها. وقد أثبتت الدراسة أن نسبة مقاطعة المعلومات مع مصادر أخرى للتحقق منها تراوحت بين 18 و 38 % فقط.

4. تنص المادة التاسعة من الميثاق على "ضرورة ممارسة أقصى درجات الموضوعية في نسب المواد التي تنشر إلى مصادرها (...)". وقد أثبتت الدراسة أن المؤسسات الإعلامية الصحافية والتلفزيونية والإذاعية قد التزمت إلى حد كبير بهذه المادة وتراوحت نسبة الإلتزام بين 78 و86 % من المواد المنشورة والمنسوبة إلى مصادر إسمية. غير أن نسب الأخبار غير المنسوبة تبقى كبيرة (ما بين 14 % و22 %) وتتطلب جهدًا إضافيًّا من المؤسسات الإعلامية من أجل الحد منها.

في المقابل فإن المواقع الإلكترونية لم تحترم هذه المادة من الميثاق إذ بلغت نسب الأخبار والصور غير معروفة المصدر مستويات عالية جدًّا.

لكن لا بد من الإشارة إلى ان استخدام المصادر المجهّلة في موضوع الإنترنت غير الشرعي قد أثّر بشكل مباشر على تقدير صحة المعلومات المنسوبة إلى المصادر، خاصة وأن "تحليل" طبيعة المعلومات المنشورة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة أظهر تناقضًا في نقل المعلومات المنسوبة أحيانًا إلى "المصادر نفسها".

كما أظهرت الدراسة عدم توازن في عرض وجهات النظر المرتبطة بالملف، وهذا الأمر يمكن إدراجه ضمن ما يسمى "التحيّز" الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام لوجهة نظر مقابل وجهة أخرى. وقد اعتبرت بعض الوسائل أنها تنشر الحقائق بصورة حصرية ولا حاجة لعرض معلومات عن وجهات نظر أخرى، فيما يفترض عرض وجهات النظر المتعددة.

وبدا واضحًا الميل الإعلامي، وخاصة في التغطيات التلفزيونية والصحافية، إلى تبنّي وجهة نظر معينة مع عرض الأدلة على صحتها، وإلى استخدام لغة إعلامية مؤيدة بشكل أدّى إلى تلوين الحقائق وإصدار حكم معيّن على أحد الأطراف المعنية بالملف (ام تي في، ال بي سي، السفير، الديار...).

5. تدعو المادة العاشرة من الميثاق إلى "التزام الدقة والموضوعية في صياغة وتحرير وإخراج ونشر المعلومات والوثائق والصور والمشاهد(...)". إلا أن الدراسة أثبتت عدم احترام هذه المادة لعدة أسباب:

- عدم مقاطعة المعلومات في قضية الإنترنت غير الشرعي ما أدى إلى نقل معلومات متناقضة عن مصدر واحد. وقد عمدت بعض وسائل الإعلام إلى النقل عن بعضها البعض بصفة آلية (مقصودة أو غير مقصودة) بحيث بدا أن المصادر قد تعددت بينما في الواقع هو مصدر واحد نقلت عنه الصحف والإذاعات والتلفزيونات والمواقع الإلكترونية.

- ساهمت أجندة المصادر بتوجيه الأخبار وتشكيلها مما ساهم في إفساد القصة الخبرية المرتبطة بموضوع الإنترنت وتحويلها إلى قضية سياسية.

- لم يحترم مبدأ تقديم القصة الخبرية في سياقها الكامل وبدا واضحاً الإنتقاص في سياق الخبر مثل التركيز على نقاط مثل الكاميرات في العاصمة بيروت وإغفال أخرى "مرتبطة بالفساد في الإنترنت".

توصيات

يمكن تبنّي بعض التوصيات القانونية والمهنية والأخلاقية التي من شأنها تحسين استخدام المصادر والوصول إلى المعلومات:

- الإستفادة من قانون الحق في الوصول إلى المعلومات من جانب وسائل الإعلام أولًا، ثم الترويج له عند المواطنين لنشر ثقافة الشفافية والمسؤولية.
- إقامة ورشة عمل لصياغة معايير مهنية تحدد التعامل مع المصادر وخاصة المصادر المجهّلة.
- إقامة دورات تدريبية للصحافيين للتدرب على استخدام المصادر (خارطة المصادر، الأجندة والمعايير).
- التذكير بأن الصحافي ليس قاضيًا، ولا يجوز له إطلاق الأحكام أو الإتهامات، عليه عرض الوقائع بعد التأكد منها وعرض وجهات النظر المتعددة حول الموضوع الواحد.
- الفصل في العلاقة بين استخدام المصادر المنشورة وبين نمط ملكية المؤسسة الإعلامية وانتمائها السياسي.
- التدريب على مبدأ "التوافقية" الذي يروّج لفكرة تعدد وتنوع المبادئ الأخلاقية تبعا لتعدد المواقف والحالات وتعدد وسائل الإعلام لتوضيح مسألة تقديم السياسة التحريرية للمؤسسة على مواثيق الشرف الإعلامية.

ملحق

استبيان عن المصادر الصحافية

اسئلة الاستبيان الموجهة إلى مسؤولين في ادارة التحرير في مؤسسات اعلامية.

1. أكّدت الشرعات الاخلاقية حول ممارسة المهنة على "حق الصحافي في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة". برأيك هل الوصول إلى المعلومات في لبنان:

* سهل، * صعب، * صعب جدا، * أو غالبا مستحيل؟

2. هل هناك مبادئ ومعايير موحدة فيما يخص المصادر الصحافية يعمل ويلتزم بها المحررون في غرف التحرير؟

* نعم * في طور التحضير * كلا

في حال نعم ما هي هذه المعايير؟

3. ما هي اكثر انواع المصادر المستعملة في عملكم الصحافي؟

* مصادر اسمية معروفة * مصادر مجهولة

4. ان استعمال "مصادر مجهولة" (مثل مصادر مطلعة، مصادر حكومية، مصادر مسؤولة) في التقارير الأخبارية من شأنها التأثير على مصداقية الأخبار وثقة الجمهور بالوسيلة الإعلامية؟

* اوافق * لا اوافق

5. هل تعتمدون سياسة اطلاع القارئ او المشاهد قدر الامكان عن سبب عدم كشف اسم المصدر الذي يستحق الحماية؟ * نعم * كلا

6. ان عدم ذكر اسم المصدر من شأنه ان يجعل اسهل على المصدر الترويج لمعلومات غير صحيحة ؟

* اوافق * لا اوافق

7. ان عدم ذكر اسم المصدر من شأنه ان يشجع على ممارسات صحافية غير اخلاقية مثل ان يقوم الصحافي بإختلاق معلومات ونسبها إلى مصدر مجهول؟

* اوافق * لا اوافق

8. ما هي الصعوبات المهنية التي تعترضك في التعاطي مع المصادر؟

* معلومات مشروطة * معلومات مجتزأة * معلومات مفبركة * اخرى

9. المعلومات المسرّبة من مصادر مجهولة لا ترغب بكشف هويتها، الا يجدر بالصحافي قبل نشرها تأكيدها من مصدر ثانٍ؟ * اوافق * ليس بالضرورة * لا اوافق

10. برأيكم هل اقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات من شأنه ان يحقق مزيدا من الشفافية في العمل الصحافي؟ * نعم * كلا

11. هل هذا القانون من شأنه ان يحد من الفساد من خلال كشف معلومات القطاع العام؟

* نعم * كلا

12. ما هي العوائق العملية التي تعترض وصول الصحافي إلى المعلومات الدقيقة: ترتيب الاجوبة وفقا لأهميتها بالنسبة إلى الصحافي المستفتى:

- عدم اقرار اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات .

- غياب المعلومات الحكومية الكترونيا او تعذر الاستحصال على الوثائق.

- عدم اهتمام المؤسسات الإعلامية او الاكاديمية بتوفير الخبرة والمهارات التقنية في كيفية تقاطع المعلومات والتدقيق فيها.

- اخرى يرجى ذكرها

13. هل تجهيل المصادر يزيد من حجم الاتهام والتحريض في الإعلام ام لا يؤثر في ذلك؟

* نعم * كلا

الفهرس

مقدمة

القسم الاول: الاطار العام للدراسة

1. هدف الدراسة
2. اشكالية الدراسة
3. منهجية الدراسة
4. المدونة

القسم الثاني: المصادر من منظار الإعلاميين

1. اتاحة الوصول إلى المعلومات
2. التعامل مع المصادر
3. نوع المصادر
4. الشفافية في الكشف عن المصادر أو حجبها
5. مصداقية المعلومات وتجهيل المصدر
6. صعوبات العلاقة مع المصادر المجهّلة
7. أهمية قانون الحق في الوصول إلى المعلومات
8. التحريض وتجهيل المصادر

القسم الثالث: المصادر في الممارسة المهنية

اولا: تغطية الصحافة المكتوبة

ثانيا: التغطية التلفزيونية

ثالثا: التغطية الاذاعية

رابعا: تغطية مواقع الانترنت

الخلاصة

التوصيات

ملحق: استبيان عن المصادر الصحافية

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

لمزيد من المعلومات

مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مبنى البنك العربي

شارع رياض الصلح

النجمة، بيروت - لبنان

هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org